مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية
المجلد.5 العدد.1 (2023)
ISSN: 2800-1699 E-ISSN: 2830-8662

تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
Analysis of the Reality of the Agricultural Sector in Algeria

مكرسي لمياء*
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر): mekarssi.lemya@ univ-oeb.dz
ORCID: https://orcid.org/0000-0003-1555-2695
هاجر بوعكاز
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر): hadjer.bouakkaz@univ-oeb.dz
ORCID: https://orcid.org/**-****-****-****-****

Received: 05/12/2023 Accepted: 29/12/2023 Published: 31/12/2023

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، وإبراز أهم مقوماته ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية للدولة ، ومن أجل تحقيق اهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على معطيات إحصائية صادرة عن الهيئات الوطنية والإقليمية الدولية، ومن ثم دراستها وتحليلها ،وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ان القطاع الفلاحي في الجزائر ورغم الثروات والإمكانات الطبيعية التي يتميز بها، لا يزال رهين الظروف المناخية بالإضافة الى عدم قدرته على توظيف موارده المتاحة بكفاءة ، مما أدى الى انخفاض الناتج الفلاحي، ومع زيادة الكثافة السكانية أدى الى اتساع الفجوة الغذائية ، وبقيت الدولة تعاني من التبعية الغذائية للخارج بالاستراد ، وعليه تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، خاصة في ظل الاحداث والتوترات السياسية الراهنة بالإضافة الى الصدمة البترولية الأخيرة وآثارها السلبية على الاقتصاديات الريعية، بحيث أصبح من الضروري على الحكومة تنويع اقتصادها بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج ، من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة وذلك من اجل تحقيق الامن الغذائي لها ومنه تحقيق الامن السياسي للدولة.
الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري، تنمية اقتصادية، قطاع فلاحي.
تصنيف JEL: A1 ، O1، Q1.

Abstract:
This study aims to shed light on the reality of the agricultural sector as a development alternative to the Algeria economy, highlighting its most important components and the extent of its contribution to the economic development of the state, and to achieve the search goals, the analytical descriptive approach was adopted by relying on statistical data issued by national and regional international bodies, and then study and analyze them. The results have concluded that the agricultural sector in Algeria, despite the wealth and natural potential that it is characterized by, is still dependent on the climatic conditions as well as its inability to use its available resources efficiently, which led to a decrease in agricultural output, with the increase in population density, the food gap has widened and the country continued to suffer from food dependence abroad by importing, the importance of the study, therefore, arises from the importance of the topic itself, especially in light of the current political events and tensions in addition to the recent oil shock and its negative effects on rentier economies, so it has become necessary for the government to diversify its economy to get rid of food dependence abroad by paying attention to the agriculture sector in to achieve food security for it including achieving the political security of the state.

* المؤلف المرسل (mekarssi.lemya@univ-oeb.dz)

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International.

Keywords: Algerian economy, agriculture sector, economic development.
JEL Classification: A1, Q1, O1.

1. مقدمة

يحظى القطاع الفلاحي بالأهمية البالغة والتي تسعى معظم الدول لتنميته خاصة في ظل التوترات السياسية والاقتصادية والصحية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة وخاصة بالنسبة للدول النامية، بحيث أصبح الغذاء يستعمل كسلاح سياسي ويضمن الهيمنة والسيادة الوطنية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة للتخفيف من التبعية الغذائية للخارج والتي تقلل من حرية القرارات السياسية للدولة من جهة ، والتحرر من الاقتصاد الريعي الذي يهدد مصير الدولة من جهة أخرى ، بحيث أصبحت السيادة الوطنية مرهونة على أسعار النفط التي تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، لهذا تحاول الدولة التركيز على التنويع الاقتصادي والرفع من مستوى مساهمة مختلف القطاعات في اجمالي الناتج المحلي ، واتجهت إلى تنمية القطاع الفلاحي باعتباره من أهم البدائل لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر جاهدة في إصلاحها باعتباره مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للسكان وبالتالي تحقيق الامن الغذائي لها ، خاصة وأن الجزائر مطالبة بتحقيق ما جاء به مشروع التنمية المستدامة لعام 2030.

إشكالية الدراسة

في ظل ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية المعنية بالدراسة والتحليل في التساؤل الرئيسي التالي: "**ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟**"

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، مجموعة من **الأسئلة الفرعية**، نوجزها فيما يأتي:

- ما هية القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ماهي أهم المشاكل المعرقلة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل حقق القطاع الفلاحي الأهداف المسطرة له؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يساهم في تنمية اقتصاد الجزائر؛
- يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من عدة تحديات تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة منه؛

هدف الدراسة: يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في حصر معرفة ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في رفع النمو الاقتصادي للدولة ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- التعرف على اهم مقومات ومعيقات للقطاع الفلاحي في الجزائر ؛
- الخروج بمجموعة من التوصيات التي تساعد الجزائر في تطوير مجالها الفلاحي؛

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته ، كونه يعتبر من المواضيع التي اصبحت الأكثر أهمية لدى أصحاب القرارات ، فموضوع تحقيق الامن الغذائي للبلد خاصة في ظل الاحداث والتوترات السياسية الراهنة بالإضافة الى الصدمة البترولية الأخيرة وآثارها السلبية على الاقتصاديات الريعية، أصبح من الضروري على الحكومة إعادة ترتيب أوراقها ، والتوجه إلى تنويع اقتصادها بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج ، من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة وذلك من اجل تقليص الفجوة الغذائية و تحقيق الامن الغذائي لها ومنه تحقيق الامن السياسي للدولة.

منهج الدراسة: من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضياتها ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وكذلك الاستعانة ببعض الاحصائيات المعروضة في الجداول والأشكال البيانية، والقيام بتحليلها واستخلاص نتائج ذات الأهمية .

هيكل الدراسة: قصد الإجابة على التساؤل المطروح، ولتغطية الجوانب الموضوعة للدراسة، سنأتي لهيكلة هذه الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية، يخصص الأول للتعرف على مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر، ثم نتطرق إلى المحور الثاني الذي يخصص لمكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، أما المحور الثالث فيخصص للتعرف على اهم المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، والمحور الرابع يتجسد في سبل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2. مقومات القطاع الفلاحي الجزائري : يعتبر القطاع الفلاحي من بين اهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (بوعافية و عزاز ، 2017، صفحة 253) ، وتعتبر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من بين اهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد (بن عطية، 2021، صفحة 39)

1.1.2.مفهوم القطاع الفلاحي:

هو علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بانها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن . (بن يوب، صفحة 5)

2.1.2 خصائص القطاع الفلاحي:

تختلف الفلاحة عن الحرف الأخرى من خلال عدة خصائص نذكر منها: ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية، موسمية الإنتاج الزراعي، التركيب التنافسي للنشاط الزراعي، صعوبة التحكم في الإنتاج الزراعي، ضعف وصعوبة التمويل الزراعي، ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة ، ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية ، تنوع خصائص السلع الزراعية . (بن يوب، صفحة 5)

3.1.2. أهمية القطاع الفلاحي: (بن يوب، صفحة 06)

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى يمكن إبرازها فيما يلي:

توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى، توفير الموارد المالية ، توفير المواد الخام للقطاع الصناعي ، استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة .

4.1.2. الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

إن قياس نجاح أي دولة في المجال الفلاحي لابد من معرفة حجم إمكانياتها البشرية والارضية ، وهما عنصرين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما من أجل الحصول على محاصيل إنتاجية مرضية.

•**الأراضي الزراعية** : تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي ،و تختلف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المنخفضات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد والتي تسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة ، وتوفير احسن نوعية للمنتجات الزراعية (عبة، 2018، صفحة 93) ، وتتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 2.381.741 كلم ² ، وتضم أراضي زراعية شاسعة.

ويمكن تصنيفها الى ما يلي : (محمدي، 2023، صفحة 87)

-المساحة الزراعية الكلية (SAT): وتشمل كل الأراضي التي تستغل فعلا بالإضافة إلى المراعي وتلك التي تتوفر على مقومات الزراعة ولكنها تتطلب استصلاح وتهيئة قبل أن تصبح جاهزة للاستغلال.

-المساحة المستخدمة للزراعة (SAU): والتي تستخدم فعليا ،أي التي يتشكل من خلالها الناتج الزراعي كل سنة وتضم :

- ✓ مساحة المحاصيل الموسمية الزراعية: وتمثل المساحة التي تزرع في السنة مضروبة بعدد المحاصيل التي تتناوب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها، سواء تعلق الامر بالزراعات الفصلية او السنوية أو الزراعات متعددة السنوات؛
- ✓ مساحة المحاصيل الدائمة: وتتمثل في المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة بصفة دائمة ، مثل الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية ؛
- ✓ المساحة المستريحة: وهي المساحة الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم ، إما بسبب عدم كفاية المياه أو اراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى ، بشرط ان لا تتعدى مدة استراحتها خمس سنوات والا اعتبرت نوع من أراضي المراعي ؛
- ✓ المراعي والمراتع: وتشمل كل المساحات التي لم تستغل لأكثر من خمس سنوات، وتتميز بنباتاتها الصالحة للرعي .

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ان الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وغير مستغلة تمثل النسبة الأكبر من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة ، فهي تمثل نسبة تقدر ب 82,49 % من المساحة الاجمالية سنة 2020 ،وهذا راجع إلى تبذير هذه الأراضي القابلة للزراعة ، من خلال اعتماد أسلوب التبوير الذي ينتهجه الفلاحون ، على أساس إعطاء منتوجات افضل في السنوات القادمة ، وبالتالي فان الجزائر لم تستغل ثروتها الأرضية بالشكل المطلوب ، كما نلاحظ

الاعتماد على الزراعات الموسمية أكثر بكثير من الزراعات المستديمة ، كذلك ارتفاع نسبة المحاصيل التي تعتمد على الامطار في عملية السقي فهي تقدر ب 75% من مجموع المساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية .

وهذا راجع كون الجزائر تقع في مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بأربع فصول في السنة ولهذا ما جعلها تعتمد على زراعة المحاصيل الموسمية (بوعراب و فتح الله، 2022، صفحة 13)

الجدول رقم (01) : نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة 2017 ـ 2020(المساحة : 1000 هكتار)

المساحة الاجمالية للجزائر	2017	2018	2019	2020
238.174,10	8.534,60	5.522,41	5724,78	7240,49
	3,85%	2,31%	2,40%	3,04%

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39 ،المجلد 40، المجلد 41

يبين الجدول رقم (01) أن مساحة الأراضي المزروعة تختلف من سنة إلى أخرى وفقا للعوامل والمتغيرات المسببة لذلك ، ونلاحظ كذلك انخفاض نسبتها مقارنة بالمساحة الاجمالية للجزائر فهي تقدر بحوالي 3 بالمائة وهي نسبة تقريبا منعدمة

الجدول رقم (02): توزيع استخدام الأراضي خلال الفترة بين 2016 ـ 2020(الوحدة :1000 هكتار)

البيان		2017	2018	2019	2020
مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	576,19	196,60	110,96	540,90
	المروية	489,47	825,01	929,50	493,10
مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	3788,82	3995,14	4183,82	3669,10
	المروية	770,70	505,65	500,50	909,90
المساحة المتروكة		3030,49	3030,49	3030,49	3030,49
مساحة الغابات		1971,20	1930,00	1978,8	1949,00
مساحة المراعي		32798,67	32788,83	32755,97	32841,83
اجمالي المساحة الزراعية المستغلة		8534,60	5522,41	5724,78	7240,49
المساحة الزراعية الصالحة غير مستغلة		35235,29	80177,76	80101,01	34118,36
مجموعة الأراضي الصالحة الزراعية		43769,89	85700,17	85825,79	41358,85

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39 ،المجلد 40، المجلد 41 و(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2019)

أم بالنسبة للمساحة الغابية في الجزائر ، فقدرت قبل سنة 1830 بحوالي 7 ملايين هكتار وانخفضت إلى 3 ملايين هكتار سنة 1962 واستبدلت معظم الغابات الطبيعية بالأدغال فقدرت نسبتها ب 63% بالمقابل للغابات الطبيعية التي

قدرت ب 25%، وبعد الاستقلال تطورت المساحة الغابية في الجزائر نوعا ما وأصبحت تغطي في سنة 2006 مساحة 4,3 مليون هكتار ، ثم تراجعت هذه المساحة ففي سنة 2020 بلغت حوالي 1,95مليون هكتار ،ومن اهم الأسباب تراجع هذه المساحة هو كثرة حرائق التي مست الغابات الجزائرية في الآونة الأخيرة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالقطع العشوائي للأشجار ، وانتشار الجراد ، وشدة فقر عالم الريف الذي يترتب عنه الرعي المفرط والاحتطاب والقلع غير الشرعي وتوسيع الحرث الى حواشي الغابات . (بلعياضي و بوطالبي، 2023، صفحة 286)

- **الموارد المائية :**

يعتبر الماء من اهم ضروريات الحياة لقوله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي " وتتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية وهذا راجع إلى التنوع الجغرافي والطبيعي وكبر المساحة وتنوع تضاريسها من العوامل المؤثرة على عمليـة التساقط والتـي تشكل مصدرا رئيسـا للموارد المائية للبلد (عبة، 2018، صفحة 95)، وتتشكل الموارد المالية من :

- ✓ **مياه الامطار**: تشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام ، باعتبارها مصدر تغذية الاحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والاودية .

الشكل رقم (01) : تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر من خلال الفترة 1980 ـ 2020

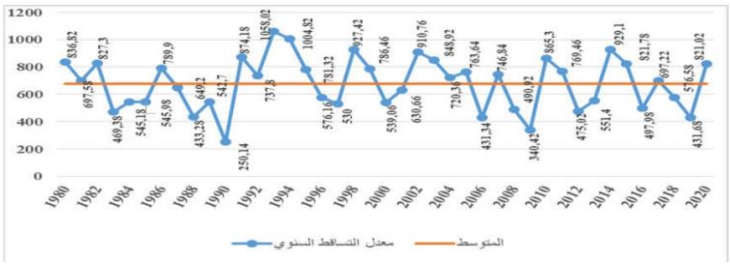

المصدر : (بوعراب و فتح الله، 2022، صفحة 14)

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ تذبذب ملحوظ في معدلات السنوية لتساقط الامطار من سنة الى أخرى خلال الفترة 1980 ـ 2020 ، بحيث عرفت هذه الأخيرة اختلال في معدلات التساقط على طول السنة نتيجة للتغيرات في المناخ ، وحسب خبراء المناخ فإن تساقط الامطار عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء منذ سنة 1975 مع الزيادة في وتيرة الجفاف والفيضانات ، بالإضافة إلى تناقص عدد الأيام الممطرة وتقل نسبة الامطار التي غالبا ما تكون عاصفة في الشتاء والربيع والخريف مسببة فيضانات كارثية . (بوعراب و فتح الله، 2022، صفحة 14)

- ✓ **المياه السطحية** : وهي مياه الوديان والانهار والتي تعتبر قليلة في الجزائر، وتقدر كميتها ب 15,4 مليار متر مكعب في السنة والمستغل منها يقدر ب 20% فقط ، حيث يضيع الباقي في البحر والشطوط . (محمدي، 2023، صفحة 75)
- ✓ **المياه الجوفية** : بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في الشمال والباقي في الصحراء، إلا ان استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار ، وقد اتبعت الجزائر

سياسة بناء السدود والاعتماد على تقنيات الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه الامطار . (محمدي، 2023، صفحة 76)

- **الثروة البشرية :** يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لاي قطاع انتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة ، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج . (محمدي، 2023، صفحة 76)

الجدول رقم (03) : عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال 2016 -2020(ألف نسمة)

السنة	إجمالي عدد السكان	اجمالي عدد السكان الريفيون	نسبة سكان الريفيين إلى إجمالي السكان%
2016	40836	13910	34,06
2017	41721	14211,63	34,06
2018	42600	11498,04	27
2019	43000	11543	26,84
2020	44250	11382	25,72

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ انخفاض مستمر في نسبة سكان الأرياف مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الجزائر حيث كانت نسبة سكان الأرياف سنة 2016 تقدر ب 34,06 % من عدد الإجمالي لسكان الجزائر وانخفضت هذه النسبة لتصل الى 25,72 % سنة 2020 ، وهذا الانخفاض راجع لعدة أسباب من بينها الهجرة الداخلية لسكان الريف نحو المدينة بحثا عن فرص عمل منتظم ذو دخل مستقر .

- **الإمكانيات المالية :**

تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع من بينها :

- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي : وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور وغيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول ؛ (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 69)
- ✓ تقديم قروض فلاحية : من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم ، بحيث تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم ،والمتمثلة في نوعين من القروض كما يلي : (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 69)

- القرض الموسمي الرفيق : وهو قرض مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ويشتمل نوعين من القروض تتمثل في القرض الموسمي والقرض الفيديرالي ، موجه للفلاحين والمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008؛
- القرض الاستثماري التحدي: هو قرض استثماري محسن يمنح كذلك من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة .

✓ تقديم حوافز جبائية : منحت للفلاحين عدة مزايا سواء تعلق الامر بمجال الرسم على القيمة المضافة او الضريبة على الدخل ، وهذا من اجل تحفيز الاستثمار الفلاحي وتطويره.

✓ وضع مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية : بهدف إعادة تنظيم القطاع الزراعي بسبب تقليص دعم الدولة للقطاع ، جاء اصلاح 1987 ، وحصر التمويل في قروض الخزينة العامة للدولة للاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح ، أما تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية او الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة ، وبالتالي توقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي ،وإعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الانتفاع بالأرض ، وكذا منح القروض على أساس الكفاءة والفعالية ، ومنه تجسدت سياسة التمويل الفلاحي على ضوء هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر تتمثل في : توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقرضة ، تعديل معدلات الفائدة ، الشروع في تكوين هولدينغ مالي فلاحي ، والجدول الموالي يوضح مخصصات من البرامج التنموية : (محمدي، 2023، صفحة 79)

الجدول رقم (04) : مخصصات ونسب القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2019)

(الوحدة: مليار دج)

البرنامج	2001 ـ 2004		2005 ـ 2009		2010 ـ 2014		2015 ـ 2019		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	4,65	12,45	312	7,42	1000	4,46	1000	4,5	2400	4,95
باقي القطاعات	459,6	87,5	3890,7	92,57	21420	95,54	21100	95,5	45641,7	95,05
المجموع	525	100	4202,7	100	22412	100	22100	100	48041,7	100

المصدر : (بوراي و بن سالم، 2021، صفحة 230)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب مخصصات القطاع الفلاحي لا تتجاوز 5% من إجمالي الانفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة إذا ما تمت مقارنتها بمخصصات القطاعات الاخرى في نفس السنوات تعتبر نسبة منخفضة جدا

وذلك يدل على ان اهتمام الدولة يرتكز على قطاعات غير الفلاحية أكثر من القطاعات الفلاحية ، باعتبارها قطاعات تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة .

2.2.مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري:

يشهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نتيجة لدوره الاستراتيجي في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، تخفيف البطالة، تنمية الصادرات ، والتخفيف من التبعية للخارج خاصة من ناحية الغذاء ، وعليه فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد. (مخلوفي، 2022، صفحة 36)

- **الإنتاج الفلاحي** : تبعا للبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000 ، وفي إطار كسب رهان الامن الغذائي، فقد حقق القطاع الفلاحي إنتاج كميات معتبرة من السلع الغذائية الفلاحية النباتية والحيوانية وعلى الرغم من التطور الكمي في هذا الإنتاج الا انه شهد اضطرابات لبعض المنتوجات بسبب عوامل مناخية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى، (بن عمر و بورزامة، 2018) بحيث يواجه هذا القطاع و الذي كان المحرك الأساسي للنمو في سنة 2020 تراجعا هاما خلال سنة 2021 وغير مسبوق منذ سنة 2002، مسجلا معدل نمو سلبي من حيث الحجم يقدر ب 1,3 % أي أقل من 2,6 نقطة من سنة 2020، رغم تخفيف القيود الصحية .والشكل الموالي يوضح معدل نمو القطاع الفلاحي.

الشكل رقم (02) :نمو القطاع الفلاحي في الجزائر (2015 -2021)

المصدر : (بنك الجزائر ، 2021، صفحة 22)

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ، انخفاض مستمر في معدل الناتج الزراعي خلال الفترة 2018 إلى2021 ، وهذا راجع إلى الظروف المناخية غير المواتية ، و زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها ، و يعتبر القمح من اهم المحاصيل انخفاضا ، بحيث انخفض من 43,9 مليون قنطار سنة 2020 إلى 27,6 مليون قنطار سنة 2021 ، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج الزيتون بنسبة 34% نتيجة لنشوب الحرائق في الغابات . (بنك الجزائر ، 2021، صفحة 22). ، كما تصدر الجزائر 160 منتجا من الخضار والفواكه سنويا ، لكن تطوير القطاع الزراعي في البلاد يواجه تحديات تقنية ومناخية بحتة .

ويشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة. (بن سالم،2021،صفحة 56).

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ انخفاض تدريجي في عدد الابقار بحيث وصل الى 1740,18 الف راس سنة 2020بينما كان يقدر ب2081,31 ألف رأس في سنة 2016 ، كذلك نلاحظ ارتفاع خفيف في باقي المواشي الا انها

تعتبر زيادة ضئيلة لا تغطي الفجوة الغذائية بسبب التزايد السكاني المستمر، ويرجع النمو غير السريع للإنتاج الحيواني الى عدة أسباب لعل أهمها : غلاء الاعلاف ، ونقص تدعيم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات الفلاحية .

الجدول رقم (05) : عدد المواشي في الجزائر 2016 ــ 2020 (ألف رأس)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020
البقر	2081,31	1895,13	1816,00	1780,59	1740,18
الأغنام	28135,99	28393,60	28723,99	29428,93	30905,56
الماعز	4934,70	5007,89	4908,00	4986,12	4908,17
الجمال	379,09	381,88	417,00	416,52	435,21
الخيول	44,99	46,84	46,00	48,63	48,00

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

الجدول رقم (06) : حجم اللحوم في الجزائر 2016 ــ 2020 (ألف طن)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020
لحوم الحمراء	537,74	543,89	529,00	509,82	505,89
لحوم البيضاء	515,44	529,81	540,00	299,43	292,64
الأسماك	102,14	108,30	120,35	105,13	86,90

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

من خلال الجدول رقم (06) الانخفاض التدريجي في حجم اللحوم الحمراء ، بحيث في سنة 2016 كان حجم الإنتاج يقدر ب 537,74 ألف طن إلا أنه انخفض سنة 2020 الى ما يعادل 505,89 مليون طن أي انخفض بنسبة تقدر ب 5,9 % وهذا راجع إلى انتشار الامراض التي اصابت الأغنام والابقار مثل الحمى المالطية ، ونظرا لانخفاض الطلب أدى ذلك الى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية .

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فعرفت تطور نسبي الى غاية 2018 بحيث قدر حجم اللحوم البيضاء ب 540 ألف طن وهذا الارتفاع كان نتيجة لسياسات دعم الدولة للمنتجين وتسهيل منح قروض تشغيل الشباب خاصة في النشاطات المتعلقة تربية الدجاج ، إلا انه في سنة 2019 عرف انخفاض حاد بنسبة تقدر ب 57,5% مقارنة بإنتاج سنة 2018، وهذا راجع الى كذلك لارتفاع أسعار العلف بالإضافة الى غياب دعم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات؛

كذلك بالنسبة للإنتاج النباتي والذي اخذ نصيب من النشاط الفلاحي واعتماده على سلة من السلع الغذائية (بن عمر و بورزامة، 2018)، كما يوضحه الجدول رقم (7).

الجدول رقم (07):تطور انتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2016 ـ 2020 (و. الف طن)

الإنتاج النباتي	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	45026,96	55093,32	54105,90	57771,85	53357,61
البقوليات	1346,74	1492,38	1720,04	1741,82	1704,72
الخضر	57795,018	50434,019	50268,397	51389,450	55515,884
الفاكهة	35000,34	35137,33	46663,09	40276,68	36474,17
التمور	6422,74	5927,34	5927,34	6942,26	7198,02
التبغ	61,36	59,67	51,28	65,15	78,34
الاعلاف الخضراء	35672,51	41808,98	29296,41	33624,96	46368,28

المصدر: من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ انه هناك تذبذب في حجم المحاصيل من سنة الى أخرى وهذا راجع الى تغير المناخ وكذا ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بالإضافة الى صعوبة استيرادها هذا من جهة، ومن جهة أخرى كثرة الحرائق في مختلف ربوع الوطن ما أدى الى خسائر ضخمة في المساحات الغابية والمثمرة .

- **القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي:**

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من اهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحيث

تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر (الوحدة : مليون دولار أمريكي)

الجدول رقم (08) : القيمة المضافة الزراعية (الوحدة : مليون دولار امريكي)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	160.090,44	167.574,80	204523,00	171157,86	147688,69
الناتج الزراعي الإجمالي	19.551,48	20.565,07	20.796,54	25291,00	20756,16
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	12,21	12,27	10,17	14,78	14,05

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 12,21 % سنة 2016 إلى 14,05 % سنة 2020 وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال ، ويرجع السبب الى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى ، والشكل

رقم (03) يوضح مساهمة القطاع الفلاحي مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي : (مخلوفي، 2022، صفحة 146)

الشكل رقم (03): مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

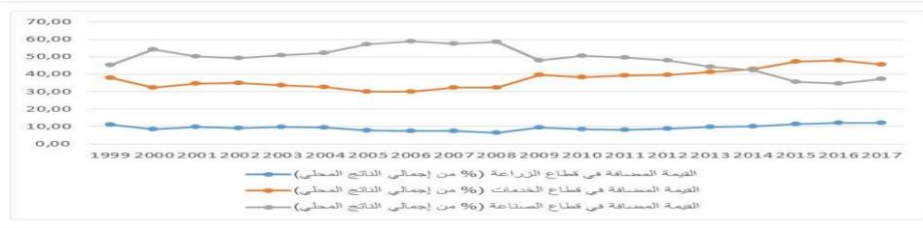

المصدر : (مخلوفي، 2022، صفحة 146)

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ ان مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى و بنسبة تتروح ما بين 12,21 و 14,05 بالمائة وهذا راجع الى عدم الاهتمام الجزائر بالقطاع الزراعي من رغم ما تملكه من ثروات طبيعية ومقومات زراعية تمكنها إن تم استغلالها استغلالا أمثل في احتلال صدارة الترتيب من حيث القيمة المضافة .

- **القطاع الفلاحي وتوفير مناصب عمل :**

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في خلق مناصب العمل جديدة وبالتالي الحد من البطالة وتفعيل سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة (بن يوب، صفحة 08).

الجدول رقم (09) : نسبة اليد العاملة الزراعية (الوحدة : ألف نسمة)

السنة	إجمالي اليد العاملة	إجمالي اليد العاملة الفلاحية	نسبة اليد العاملة الفلاحية
2016	10.845,00	2545,19	23,47
2017	10.858,00	2608,77	20,03
2018	12400,00	2648,98	21,36
2019	12700,00	2693,55	21,21
2020	12102,76	2650,00	21,90

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

يبين الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في عملية التشغيل وتقليص البطالة مازال يعاني من ضعف والسبب الرئيسي في ذلك هو:

العزوف عن العمل الفلاحي وخاصة من قبل الفئة الشبابية ،وارتفاع نسبة النزوح نحو المدن من أجل الحصول على مناصب عمل ذات مداخيل أحسن وفي قطاعات أخرى اكثر استقرارا في الإنتاجية من اجل تحسين أوضاعهم المادية (مخلوفي، 2022، صفحة 144)، كذلك الاعتماد على التطور التكنولوجيي من خلال التوجه الى المكننة وهذا ما أثر على حجم العمالة ودفعها نحو الانخفاض.

كذلك يمكن تفسير انخفاض حجم العمالة في الريف حسب حجم الإنتاج، بحيث يمكن القول بأن القطاع الفلاحي مازال رهينة للظروف المناخية وتساقط الامطار ،حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الامطار، يرتفع الإنتاج ، وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع نفسه ، أي يمكن قول أن هناك عمالة ثابتة تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل ، بينما باقي العمال فهم عمال موسميين فقط. (طالبي، 2020، صفحة 570)

- **القطاع الزراعي والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:**

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الزراعية وهذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز لعملية التصدير والاستيراد. (مخلوفي، 2022، صفحة 147)

الجدول رقم (10) : نسبة الواردات والصادرات الزراعية (الوحدة : مليون دولار امريكي)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات	الميزان التجاري الزراعي
2016	46059,20	10309,10	22,38%	30027,60	867,30	2,89%	9441,80-
2017	47089,5	10332,20	21,94%	35191,10	756,80	2,15%	9575,40-
2018	46333,10	10306,00	22,24%	41797,30	1239,4	2,97%	9066,6-
2019	41934,10	9682,30	23,09%	35823,50	1299,80	3,62%	8382,5-

المصدر : من اعداد الباحثتان انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

من خلال الجدول رقم (10) ، نلاحظ ان الواردات الزراعية شبه مستقرة تتراوح بين النسبتين 21% و22 % تقريبا ، ويحتل القمح المرتبة الأولى في المواد الغذائية المستوردة ، اما عملية التصدير فهي تكاد تنعدم بحيث تتراوح نسبتها بحوالي 2,15 %إلى 3,62% ، وهي نسبة ضئيلة تعكس الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد أساسا على صادرات قطاع المحروقات ، وهذا ما أثر بالسلب على الميزان التجاري الزراعي الذي حقق عجز طيلة الفترة (2016 ـ 2019) بحيث وصل العجز الى قيمة تتراوح ب 8382,5 مليون دولار امريكي سنة 2019 ، وهي قيمة مرتفعة جدا بالنسبة لفرع انتاجي واحد ، كذلك نلاحظ أن قيمة هذا العجز في ميزان التجاري الغذائي لسنة 2019 هو قيمة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا كنتيجة لانخفاض الواردات في اطار مساعي الحكومة للتحكم في الاستيراد وليس كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات.

- **القطاع الفلاحي و تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي :**

يعرف الامن الغذائي على انه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار المناسبة، أما الاكتفاء الذاتي فهو سد حاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا ، وهذا ما تسعى اليه الجزائر

من خلال تبني مختلف الاستراتيجيات الفلاحية التي تهدف الى زيادة دعم وتطوير هذا القطاع ليكون احد البدائل الهامة التي تحل محل الإيرادات النفطية (بن يوب، صفحة 9)

الجدول (11):بعض المؤشرات التقليدية لأمن الغذائي الجزائري

المؤشرات	2018	2019	2020	2021
الناتج الزراعي (مليون دولار)	20769	21178	20501	21110
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	379,2	487,8	487,7	467,5
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	11,9	12,3	14,1	13,3
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	174,909	171,675	145,040	163,47
نصيب الفرد من الناتج المحلي	4171,8	4022,00	3354,20	3700,30
النمو الإجمالي الناتج المحلي (%سنويا)	1,20	1,00	5,10−	3,40

المصدر : من اعداد الباحثة انطلاقا من البيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و بيانات البنك الدولي

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (11) ، تذبذب في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للجزائر، لأن اقتصاد هذا الأخير يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة الأولى ، وهذا ما أثر بتذبذب نسب نصيب الفرد من الناتج الزراعي ، وتناقص الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2020 (5,1 %) وهذا نتيجة إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء أزمة كوفيد 19 ، حيث أدت هذه الأزمة إلى كساد الاقتصاد الجزائري.

الجدول (12) : مؤشر معدل توفر الغذاء في الجزائر لسنة 2021.2020

المؤشرات	السنوات			معدل التغير بين 2020 .2021
	2019	2020	2021	
مؤشر توفر الغذاء	59,00	55,70	58,00	4,10

المصدر :من اعداد الباحثتان انطلاقا من البيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) ارتفاع مؤشر معدل توفر الغذاء في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 4,10%، وهذا يدل إلى بداية انتعاش الاقتصاد الجزائري وبداية تعافيه من تأثيرات جائحة كوفيد 19.

3.2. معوقات القطاع الفلاحي الجزائري :

رغم الجهود المبذولة من الدولة من اجل تحسين القطاع الفلاحي إلا أنها تعاني من مجموعة من المشاكل التي تعرقل نموها (عبة، 2018، صفحة 145)، وأهم هذه المشاكل والمعوقات ما يلي:

- ✓ **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية :**

وتنحصر في العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة ، وهي نتيجة لبعض الممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الانسان ، وانعكست بالسلب على الإنتاج والإنتاجية على مر

السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 73) ، والتي يمكن حصرها في العناصر الموالية :

– مشاكل ومعوقات متعلقة بنوعية الموارد الأرضية : وتتمحور حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية ، مثل الاعمال التي تؤدي الى تجريف أو تبوير أو البناء على حساب الأراضي الزراعية ، بحيث هذه الاعمال أدت الى فقدان مساحة كبيرة من اجود الأراضي الزراعية (ميموني و بودربالة، 2021، صفحة 35)

– مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية : مثل انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح بحيث يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان الى تراكم الاملاح وبعض المخلفات الضارة ، مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها (ميموني و بودربالة، 2021، صفحة 35)

–مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة :بحيث يتميز توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر بطابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة الأولى، وما يرافقها من صعوبة تحديد وحصر هذه الحيازات (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 74)

–مشاكل ومعوقات مرتبطة بالموارد المائية: رغم اتساع البقعة الجغرافية للجزائر وتنوع تضاريسها الا انها تعاني من نقص في المورد المائي فمعظم الزراعات تعتمد في عملية الري على الامطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها وعدم انتظامها نتيجة لتغير المناخ في السنوات الأخيرة ، في حين تزخر البلاد بالمياه الجوفية الا ان عملية استغلالها يتطلب أموال طائلة يعجز الفلاح البسيط من توفيرها.

–مشاكل متعلقة بتغيرات المناخ : للتغيرات المناخية أبعاد وآثار متعددة في جوانبها البيئية والاقتصادية وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والامن الغذائي ، وتشمل هذه المخاطر إنخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للحاصلات وتدهور خصوبة الاراضي وانتشار الحشائش والحشرات والامراض النباتية بجانب التأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي (الزراعية، 2021، صفحة 17) ، كذلك أدى التغير المناخي الى تفاقم شح المياه والذي يرجح أن يتواصل خلال السنوات القادمة كما يتوقع أن يرتفع معدل الحرارة ، الامر الذي يؤدي إلى انعكاسات سالبة على الإنتاج الفلاحي (الزراعية، 2021، صفحة 18)

- ✓ **مشاكل ومعوقات متعلقة بالموارد البشرية:** وهي معوقات ذات صلة بالعاملين في القطاع الفلاحي كأشخاص وتنظيمات وتتمثل في:

– نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي : بحيث يعاني القطاع الفلاحي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية ، ووجود فائض في هذه القوى يؤدي الى البطالة المقنعة ، كذلك

يعتبر القطاع الفلاحي غير مغري مما يجعل الاقبال عليه ضعيف ، بالإضافة الى افتقار اليد العاملة للمعرفة اللازمة والمتعلقة بمختلف أساليب الإنتاج والوسائل الحديثة وكيفية استخدامها بسبب عدم حصولهم على فرص التكوين والتدريب الفني والزراعي وانتشار الامية واتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في المستوى الإنتاجية . (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 75)

- ✓ **مشاكل أخرى** : وتتعلق بالمشاكل التي قد تمس بالمحصول في حد ذاته ويتطلب التدخل السريع لمعالجته وعلى سبيل المثال :

- مشاكل متعلقة بالتصدير: بحيث تتصف صادرات الجزائر بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة الى أخرى. (ميموني و بودربالة، 2021، صفحة 36)
- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعاني منه المستثمرين الوطنيين والأجانب ومن بينها طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة ، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية ...بالإضافة الى بعده عن الأماكن التي تتواجد بها البنية التحتية الأساسية من طرقات وكهرباء وغيرها ، مما يدفعهم إلى الاستثمار في قطاعات أخرى (بوعافية و عزاز ، 2017، صفحة 258)
- انتشار الأمراض او الحشرات الضارة : بحيث بتاريخ 2020/03/05 تم الإعلان على انتشار المن والخنفساء على محاصيل القمح والشعير في العديد من ولايات الوطن ومن اجل ذلك دعت الوزارة منتجي الحبوب للتدخل بالمعالجة الكيميائية عن طريق رش المبيدات الحشرية المناسبة والمرخصة لهذا الغرض ... (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 77)
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات ، أسمدة بذور .....)بالإضافة الى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم و صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين عادة لا يملكون لضمانات كافية وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بوعافية و عزاز ، 2017، صفحة 258)
- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وتأثيراتها مازالت حتى الان تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي (بوعافية و عزاز ، 2017، صفحة 258)

4.2. سبل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر :

في سنة 2015 تم انطلاق الاجندة العالمية للتنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر وأصبحت ضمن اهم التطورات والمستجدات العالمية باعتبارها تشكل التزاما على الدول ، وتمثل دليلا دوليا لخطط واستراتيجيات التنمية حول العالم وكان من بين هذه الأهداف ما يرتبط مباشرة مع الأوضاع الزراعية وإنتاج الغذاء والامن الغذائي .

وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق ما جاء به هذا المشروع ، فوضعت خطة عمل حكومية جديدة (2015 ـ 2019) تعطي الأولوية لتطوير الزراعة المحلية وتعزيز المنتجات الزراعية ، من اجل تحقيق الأهداف التالية : (عماري و بوعلام، 2021)

- الاستثمار في سلامة الأغذية وتحسين الجودة وتنويع وترويج المنتجات المحلية بتمويل سنوي قدره 300 مليار دج مخصصة للزراعة؛
- تطوير الري للوصول الى الهدف المتمثل في 2 مليون هكتار من الأراضي المروية حديثا؛
- تعزيز مكننة الإنتاج للتعويض عن النقص في العمالة الزراعية؛
- تلبية الاحتياجات الكبيرة في عشر مجالات ذات الأولوية: حبوب، حليب، اللحوم الحمراء والدواجن، بطاطا، زيتون، طماطم للمعالجة، نمو الفاكهة؛
- دعم تطوير النشاط الزراعي الصناعي (انشاء اعمال جديدة، تطوير العلاقات مع قادة العالم من ذوي الخبرة التكنولوجية والسوقية، وتحسين بيئة الاعمال)؛
- تطوير البنية التحتية؛
- تعزيز نقل الدراية والبحث والتطوير.

بالإضافة الى ما جاءت به الندوة الخاص بالإنعاش الاقتصادي المنعقد في أوت 2020 ، من أجل ترقية النشاط الفلاحي بحيث شكلت ترقية الاستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية وارضيتها الفلاحية اللوجيستية ، من اجل تثمين الفوائض ، ومن بين التوصيات : (طالبي، 2020، صفحة 570)

- إنشاء حوافز لائمة ومناسب فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والصناعي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص؛
- تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجستية الفلاحية ؛
- تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات إنتاجية ذات فعالية ؛
- تطوير تقنيات السقي وزيادة الأراضي الفلاحية المسقية والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلد؛
- تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية ؛
- تحسين تنظيم مهنة الزراعة وتحريرها من القيود البيروقراطية ؛
- تحسين القدرات لمالية والبشرية لوزارة الفلاحة من اجل اعداد سياسات فلاحية تلائم متطلبات البلد.

كذلك السعي الى تنفيذ القرار الوزاري المشترك رقم 471 المؤرخ في 2020/09/30 المتعلق بمنح تراخيص لحفر الآبار الفلاحية مع إعطاء كل التسهيلات الإدارية للفلاح؛

الشكل رقم (04) : يوضح الميزانية المخصصة للزراعة والطاقات الكهرومائية في السنة (جدول أعال التنمية بآلاف)

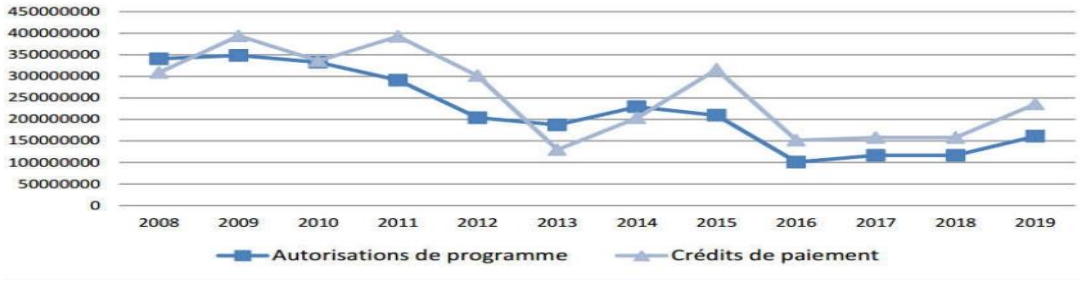

المصدر : (عماري و بوعلام، 2021، صفحة 262)

3. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى :

– تملك الجزائر للإمكانيات طبيعية و مادية وبشرية معتبرة ما يسمح لها من تحقيق فائض في الإنتاج الغذائي يمكنها من تحقيق اكتفاءها الذاتي ، كما يمكن ان يكون لها الحظ في اقتحام الأسواق الخارجية بتصدير كمية معتبرة من المنتوج الزراعي ، الا ان سوء استغلالها الأمثل حال بينها وبين تحقيق أهدافها ، بحيث توجهت الدولة الى تقليص الفجوة الغذائية بعملية الاستيراد، وهذا ما يؤكد صحة النظرية الأولى ؛

–عدم تحقيق القطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي رغم الأموال الطائلة التي منحت للقطاع الفلاحي وهذا ما يدل على عدم وجود نظرة استراتيجية حكيمة تساعد على تكثيف الإنتاج الزراعيى وتحقيق التنمية الزراعية، وهذا ما يؤكد صحة النظرية الثانية ؛

–إعطاء أهمية بالغة للتنمية الريفية ، من خلال استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية ، ووضع خطط متكاملة في الميدان الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتدعيمه وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات؛

–يتميز القطاع الفلاحي بالعمالة الموسمية أي أنها عمالة مؤقتة يتم استئجارها في حالة وجود بوادر تحسن للناتج الزراعي فقط أما العمالة الدائمة فهي شبه منعدمة. وهذا ما يؤكد صحة النظرية الثانية ؛

–ضرورة وضع إصلاحات جوهرية ووجوب ادخال البحث العلمي كشريك لهذه الإصلاحات من خلال انشاء مراكز للبحوث وإعداد البرامج والإرشاد الزراعي ، وتعميم الخبرات من أجل الحصول على منتوجات ذات جودة عالية وتجعل القطاع الزراعي شريكا في تحقيق النمو المستدام وتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود أمام الصدمات .

–لابد من تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي وخاصة في المناطق الصحراوية لما تتميز به من مساحات شاسعة ومياه جوفية معتبرة.

4. الخاتمة

من خلال عرضنا لمختلف محاور هذه الدراسة ، تبين لنا أن القطاع الفلاحي له دور فعال في تحقيق الامن الغذائي للبلد،وهذا ما تسعى اليه الجزائر من خلال وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات لرفع القيمة المضافة لهذا القطاع ، بالإضافة الى ما تكتسبه من مقومات طبيعية كاتساع المساحة وتنوع المناخ والتضاريس ،الا ان الواقع الحقيقي للقطاع الفلاحي لم يصل الى مرحلة تحقيق الاهداف المرجوة منه بعد ، ومازالت الجزائر تصنف ضمن مناطق العجز الغذائي والذي يعتمد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية وبالتالي توسع الفجوة التبعية الغذائية للخارج ولهذا يتطلب إعادة بعث القطاع الفلاحي من جديد وإعادة هيكلته ورفع الدعم الموجه اليه خاصة في ظل التدهور الكبير الذي عرفته العائدات النفطية في السنوات الأخيرة.

المراجع

بلعياضي, آ & ,.بوطالبي, ي .(2023) .الثروة الغابية في الجزائر: واقع وتحديات "حالة غابات ولاية برج بوعريريج . *مجلة القانون العقاري والبيئة* .(01)*11* ,

بن سالم, ف .(2021) .واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر . *اوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق* .

بن عطية, س .(2021) .مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر , دراسة قياسية وتحليلة خلال الفترة 2000/ 2019 .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .(26)*17* ,

بن عمر , خ & ,.بورزامة, ج ,2018) .ديسمبر .(واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000 ـ 2014 .*مجلة التكامل الاقتصادي*.(04)*06* ,ذبن يوب, ف .(s.d.) .القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني . قالمة, جامعة 08 ماي 45.

بنك الجزائر .(2021) . *التقريرالسنوي للتطور الاقتصادي والنقدي* . ذ

بوراي, ز & ,.بن سالم, س .(2021) .*تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كسشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي ، الواقع والافاق.*

بوعافية, ر & ,.عزاز , س ,2017) .أفريل .(دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990. 2013 .*المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*.(07)

بوعراب, ر & ,.فتح الله, م ,2022) .ديسمبر .(أثر التغيرات المناخية على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980 ـ 2020 .*مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*.*15* ,

جعفري, ج & ,.العجال, ع .(2018) .مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الدجزائر وأثرها على الناتج الزراعي ،دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000 ـ .2015*مجلة دفاتر اقتصادية*.

طالبي, و .(2020) .دور القطاع الفلاحي ي تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصاديةفي الاقتصاد الجزائري (2000 ـ 2018) .*مجلة ادارة الاعمال والجراسات الاقتصادية*.(02)*06* ,

عبة, ف .(2018) .*أثر الاصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر* .أطروحة دكتوراه, جامعة محمد خيضر بسكرة.

عماري, ح & ,.بوعلام, م .(2021) .*تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والامكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية* .

محمدي, ب .(2023) .أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر .تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان ., الجزائر.

مخلوفي, ا .(2022) .دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3, الجزائر.

مسعودي, س & ,.مصطفاوي, م .(2021) .المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها . *أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق* .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2019) . *أوضاع الامن الغذائي العربي 2019* .جامعة الدول العربية.

ميموني, ب & ,.بودربالة, م ,2021) .ماي .(الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر .*أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق*.